علي قلي اردلان ودوره الدبلوماسي في وزارة الخارجية الايرانية ١٩٥٦_ ١٩٥٨ ♦

المدرس الدكتور احمد طعمة جعفر
قسم التاريخ / كلية التربية الأساسية /جامعة سومر

المستخلص

تناول البحث دور علي قلي أردلان البارز في سياسة إيران الخارجية خلال خمسينيات القرن العشرين، وقد سلطنا الضوء على مسيرته الدبلوماسية أثناء توليه منصب وزارة الخارجية للمدة من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٥٨، وخلال هذه المدة التاريخية في المنصب دعا إلى توسيع صلاحيات وزارة الخارجية وتعزيز التمثيل الدبلوماسي في مختلف البلدان، كما لعب دورًا مؤثرًا في أزمة قناة السويس وشارك في المؤتمرات الدولية الخاصة بتلك الأزمة، ونجد دوره في المطالبة بضم البحرين لبلاده معتبرها جزءً لا يتجزأ من أرض إيران.

الكلمات المفتاحية: علي قلي اردلان، وزارة الخارجية، إيران.

♦ تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦/٠١/٢٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠٣/٢٤

Ali Qali Ardalan and His Diplomatic Role in the Iranian Ministry of Foreign Affairs (1956–1958) ♦

Lecturer Dr. Ahmed Ta'ma Jaafar
Department of History, College of Basic Education, University of Sumer

Abstract

This study examines the prominent role of Ali Qoli Ardalan in Iranian foreign policy during the 1950s, with particular focus on his diplomatic career while serving as Minister of Foreign Affairs from 1956 to 1958. During this significant period, Ardalan advocated for expanding the authority of the Ministry of Foreign Affairs and strengthening Iran's diplomatic representation in various countries. He also played an influential role during the Suez Crisis by participating in international conferences related to the conflict. In addition, the study highlights his position regarding Bahrain, as he called for its incorporation into Iran, considering it an inseparable part of Iranian territory.

Keywords: Ali Qoli Ardalan, Ministry of Foreign Affairs, Iran.

♦ **Received: 22/01/2026** **Accepted: 24/03/2026**

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الإيرانية خلال خمسينيات القرن العشرين مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد، إذ شهدت إيران تطورات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ومن هنا جاءت أهمية البحث، وهي محاولة لإبراز دور الشخصيات السياسية الفاعلة في الدبلوماسية الإيرانية، إذ أسهم وزير الخارجية علي قلي أردلان بشكل فعّال في صياغة السياسات الإيرانية ومواجهة القضايا الإقليمية والدولية.

قُسم البحث إلى أربعة محاور: تناول الأول نشأته وبدايات عمله السياسي حتى عام ١٩٥٥، مسلطًا الضوء على تأثير نسبه وأسرته ذات الأصول الكردية المتنفذة على ظهوره السياسي، كما تناول المحور الثاني دوره السياسي في وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٥٦، بينا فيه تحركاته الفاعلة في انهاء أزمة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، والمؤتمرات الدولية التي شارك فيها لهذا الغرض، وتضمن المحور الثالث توجهاته ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية وجهوده في سبيل إصلاح وزارة الخارجية وتوسيع حضور إيران الدبلوماسي عالميًا، أما المحور الرابع فكان بعنوان موقفه من قضايا الحدود مع العراق (شط العرب) وكان هذا الموضوع لا يقل أهمية عن موضوع المحور الخامس الذي جاء بعنوان موقفه السياسي من قضية البحرين.

اولًا: نشأته وبدايات عمله السياسي حتى عام ١٩٥٥

وُلِدَ علي قلي أردلان في طهران بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٠١، وكان والده أبو الحسن خان المنحدر من أصول كردية من إحدى العوائل العريقة، ومن رجالات العصر القاجاري، وكان يُلقَّب بفخر الملك، أمّا والدته فهي عباسة بنت عبدالصمد ميرزا عزّ الدولة، أبنة محمد شاه قاجار[١]، وكانت تُعرف بلقب (الحاجية والية)، والده فخر الملك من أنصار الحركة الدستورية (المشروطة) زعيم عشيرة الكُرد الاردلانية، وحاكم مدينة سَنندج، إذ كان من المؤيدين للدستور والنظام النيابي، وتولّى في حكومة المشروطة منصب وزير التجارة والمنافع العامة، كما له أخوة بارزين منهم شقيقه الأكبر السياسي المعروف أمان الله أردلان، الذي شغل عدداً من المناصب الوزارية منها وزير الداخلية والمالية في إيران[٢]. وُلِدَ علي قلي في ظلّ تلك البيئة فأكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في إيران، ثم التحق بمدرسة العلوم السياسية في طهران، حيث نال الدبلوم في عام ١٩٢١[٣]، وفي العام نفسه غادر إلى ألمانيا لمواصلة دراسته العليا، فالتحق بكلية الاقتصاد في جامعة برلين، وخلال تلك الفترة شغل منصب الملحق الفخري في سفارة إيران ببرلين، كما عمل كاتبًا في السفارة لبعض الوقت[٤]، وشارك إلى جانب عدد من الطلاب الإيرانيين المقيمين في برلين في إصدار مجلة حملت اسم "فرنگستان" (البلاد الاوروبية) التي كانت تُعنى بالقضايا الثقافية والفكرية[٥].

نال درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة برلين بنجاح[٦]، ثم عاد إلى إيران في عام ١٩٢٩، وكان يتقن اللغات الالمانية والانكليزية والفرنسية، بعدها التحق بوزارة الخارجية وعمل مترجمًا رسميًا في قسم المعلومات والترجمة، ثم انتقل بعد بضعة أشهر من عمله في وزارة الخارجية إلى وزارة العدل، حيث تولّى منصب معاون النيابة العامة في محكمة البداءة بطهران، ثم عُيّن لاحقًا معاونًا في النيابة العامة بمحكمة جنايات موظفي الدولة، غير أنّ

العمل القضائي لم يكن منسجمًا مع ميوله، فغادر وزارة العدل بعد عام واحد، وعاد إلى وزارة الخارجية ليباشر عمله في دائرة الشؤون الاقتصادية[٧].أُوفد في عام ١٩٣١، إلى السفارة الإيرانية في واشنطن بصفة نائب ثالث، ثم رُقّي إلى منصب نائب ثانٍ، ثم عاد بعدها إلى إيران عام ١٩٣٣، إذ انتقل إلى وزارة المالية، غير أنّ مدة عمله فيها لم تستمر طويلًا، فعاد مجددًا إلى وزارة الخارجية وتولى إدارة فرع المراسلات في دائرة الإعلام[٨]، بعدها عُيّن عام ١٩٣٦، سكرتيرًا ثانيًا في السفارة الإيرانية بباريس، ثم ترقّى إلى سكرتير أول، وبعدها إلى مستشار سياسي، كما تولى لفترة قصيرة منصب القائم بالأعمال في السفارة ذاتها، وفي عام ١٩٤١، نُقل إلى طهران وتولى رئاسة دائرة السجل والأحوال الشخصية في وزارة الخارجية، ثم شغل لاحقًا رئاسة الدائرة الثالثة في نفس الوزارة[٩].

أصبح عام ١٩٤٣ مستشارًا في السفارة الإيرانية في تركيا، وتولّى لفترة قصيرة مهام القائم بالأعمال بالوكالة، وفي عام ١٩٤٨، عُيّن معاونًا سياسيًا في وزارة الخارجية الإيرانية، حيث أقامت السفارة الأمريكية علاقات وثيقة وودية للغاية معه، إذ أبدى استعدادًا كبيرًا للتعاون فاستجاب لطلبات السفارة الأمريكية سواء في تقديم الاستشارات والمعلومات، أو في المساهمة في إنجاز برامجها ومشاريعها المختلفة، ووفقًا للوثائق الإيرانية شغل أردلان مناصب حسّاسة في وزارة الخارجية، وكان على علاقة وثيقة وتعاون مستمر مع البعثة الدبلوماسية الامريكية في طهران، وقد وصَفوه بأنه رجل وطني مخلص لوطنه[١٠].أظهر كفاءة مهنية عالية وفاعلية ملحوظة خلال مدة تولّيه منصب معاون وزير الخارجية، الأمر الذي جعله يحظى بتقدير خاص داخل الأوساط الدبلوماسية، وفي اذار ١٩٥٠، أصبح حسين علاء[١١] وزيرًا للخارجية في آخر تعديل وزاري لحكومة محمد ساعد[١٢]، غير أنّ علاء امتنع من العودة إلى طهران لتسلّم المنصب كونه سفيرًا مفوضًا لبلاده في واشنطن، وعلى إثر ذلك، تولّى علي قلي أردلان مهام القائم بأعمال وزير الخارجية في الحكومة اللاحقة التي شكّلها علي منصور[١٣]، واستمر في هذا المنصب حتى شهر حزيران من عام ١٩٥٠[١٤].

عُيّن في شهر اب ١٩٥٠، في حكومة علي رزم ارا[١٥] رئيسًا لبعثة بلاده الدائمة في منظمة الأمم المتحدة بدرجة سفير فوق العادة ومفوض، وتوجّه إلى الولايات المتحدة الامريكية، وعندما طُرحت قضية تأميم النفط الإيراني في مجلس الأمن الدولي، دافع عن القضية استجابةً لطلب محمد مصدق[١٦]، الذي كلّفه بالرد على الملاحظات والمسائل المطروحة من قبل حكومة بريطانيا حول موضوع التأميم، وفي شهر نيسان عام ١٩٥٥ انتهت مهمته في هيأة الأمم المتحدة وعاد إلى بلاده[١٧]. بعدها تولّى عضوية المجلس الأعلى للسياسة في البلاد[١٨]، وكان قادرًا على التعامل بسرعة وفاعلية مع العديد من المشكلات والقضايا المطروحة، وكانت آراؤه السياسية تعكس رغبته في العمل من أجل تقدّم بلاده وتطورها، كما تعاون بصورة جيدة مع رئيس الوزراء رزم آرا، الأمر الذي يدل على كفاءته ومرونته في العمل ضمن الأطر الرسمية للدولة[١٩]. وفيما بعد عُيّن وزيرًا للدولة في حكومة حسين علاء خلال جلسة مجلس الشورى المنعقدة في ٩ تشرين الاول ١٩٥٥، ثم تولّى لاحقًا وزارة الصناعات والمعادن[٢٠].

ثانيًا: دوره السياسي في وزارة الخارجية عام ١٩٥٦

أصبح علي قلي أردلان وزيرًا للخارجية بعد أن نال ثقة مجلس الشورى الوطني في الجلسة المنعقدة في ١ كانون الثاني ١٩٥٦ في حكومة حسين علاء، وقد أشار رئيس الحكومة إلى أن اردلان يتمتع بالخبرة

والاختصاص في إدارة شؤون الوزارة، وله المامًا واسعًا بقضاياها، فضلًا عن إسهامه في خدمة الوطن على الصعيد الدولي[٢١]. أتضح أن تولّي أردلان منصب وزارة الخارجية جاء بدعم مباشر من حسين علاء له غير أنّ الظروف السياسية في تلك المرحلة بما في ذلك الاضطرابات الأمنية، وتغيير ثلاثة وزراء للخارجية خلال فترة قصيرة أسهمت بدور كبير في تسريع ترقيته المفاجئة إلى هذا المنصب في حكومة علاء.

مارس اردلان نشاطًا واسعًا فيما يتعلّق بمواقف إيران تجاه بعض الأحداث التي شهدتها الدول العربية، إذ وقف إلى جانب الدول التي طالبت بالتحرّر من التبعية الاجنبية، ولا سيّما حركات التحرر من الاستعمار الفرنسي في شمال قارة إفريقيا، وأشار خلال جلسة مجلس الشورى الوطني المنعقدة في ١ تموز ١٩٥٦، إلى أنّ الفضل في الحركات التحرّرية يعود في جانب منه إلى الشعب الفرنسي نفسه الذي أسهم في زرع بذور الحرية في العالم، وقد نالت بعض دول افريقيا استقلالها، من بينها المغرب في ٢ اذار ١٩٥٦، وتونس في ٢٠ اذار من العام نفسه، فاعترفت الحكومة الإيرانية باستقلال هذين البلدين، كما بعث الشاه محمد رضا بهلوي[٢٢] برقيتي تهنئة إلى رئيسي الدولتين، وأعربت وزارة الخارجية الإيرانية عن تقديرها لهذا التصرف الذي وصفته بالحكيم من جانب الحكومة الفرنسية، وفي السياق ذاته، أوضح اردلان رغبته في أن تبادر الحكومة الفرنسية إلى منح الجزائر استقلالها، وبدأ من خلال "المجموعة الآسيوية والإفريقية" في الأمم المتحدة، العمل على إحالة قضية الجزائر إلى مجلس الأمن الدولي، وقد وقّعت دول المجموعة، ومن بينها ايران على قرار الإحالة، الأمر الذي دفع مندوبي الدول العربية إلى توجيه الشكر للحكومة الإيرانية تقديرًا لجهودها الدبلوماسية في هذا الشأن[٢٣].

من جانب أخر أدّى اردلان دورًا كبيرًا في أزمة قناة السويس[٢٤] إذ استدعت وزارة الخارجية الإيرانية في ١ آب ١٩٥٦، سفراء كلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر في طهران، وعقد اردلان بصفته وزيرًا للخارجية اجتماعًا منفردًا معهم، ركّز خلاله على أهمية حلّ مشكلة القناة بالطرق السياسية[٢٥]، كما أكّد اعتراف الحكومة الإيرانية بتأميم القناة، مشيرًا إلى أهمية الحضور والمشاركة في مؤتمر لندن المخصّص لبحث مسألة حرية مرور السفن عبر القناة[٢٦]. وفي سبيل ذلك سافر إلى لندن في ١٤ آب ١٩٥٦، وعند وصوله أدلى بعدة تصريحات لعدد من الإعلاميين، أعرب خلالها عن أمله في التوصّل إلى حلول سلمية لمشكلة القناة، مشيرًا إلى أهمية عقد الاجتماعات والمؤتمرات والمفاوضات بين جميع الأطراف للوصول إلى حلول سياسية، وأضاف أنّ مؤتمر لندن يبحث كيفية الحفاظ على حرية الملاحة في القناة، بالإضافة إلى وضعها تحت إشراف دولي، مشددًا على أنّ الحكومة المصرية تصرفت وفق القانون وممارستها حق السيادة على القناة، وأن إيران تحترم هذا الحق شرط الحفاظ على حرية الملاحة الدولية التي اعتبرها ضرورية للصادرات والواردات الإيرانية، وأكد رغبته في حضور الرئيس المصري جمال عبدالناصر[٢٧] إلى المؤتمر لمناقشة الحلول المناسبة معه مباشرة[٢٨].

مارس اردلان نشاطًا دبلوماسيًا مكثفًا من خلال اللقاءات التي أجراها مع رؤساء الوفود الأجنبية المشاركة في المؤتمر، فقد عقد لقاءات مع رؤساء وفود كلٍّ من تركيا وباكستان وبريطانيا، ركّز خلالها على سبل حلّ مشكلة قناة السويس بالطرق السياسية[٢٩]. كما أشار اردلان للصحفيين ورؤساء الإذاعات الأجنبية في لندن إلى أن المؤتمر يناقش إمكانية فتح الحكومة المصرية القناة أمام السفن الدولية، وهو الهدف الأساسي لمشاركة إيران في المؤتمر، مؤكّدًا احترام إيران للحقوق المصرية في القناة، مع تأكيده على أهمية احترام مصر لحق الدول في عبور السفن، وحماية الصادرات والواردات في هذا الموقع الاقتصادي الحيوي، كما طالب بإحالة المشكلة إلى هيأة الأمم المتحدة في حال فشلت جهود المؤتمر في التوصّل إلى حل سياسي[٣٠].

عُقدت جلسات مؤتمر لندن الأول في ١٦ آب ١٩٥٦، حيث ألقى اردلان كلمة استنكر فيها اللجوء إلى الحلول العسكرية لمعالجة قضية القناة، مؤكّدًا أن إيران تؤيد الحلول السياسية وترفض أي تجاوز على حقوق مصر في القناة، وأعتبر أن استخدام القوة العسكرية يربك الأوضاع ويزيدها سوءًا، ولا يحقّق الهدف في إقامة السلام في قناة السويس، كما أكّد إيمانه بحل جميع القضايا والخلافات الدولية من خلال الحوار السلمي[٣١]، وقدّم اردلان خلال المؤتمر مقترحًا بتشكيل مجلس إدارة دولية للقناة مع مراعاة سيادة مصر على قناة السويس، إضافة إلى اقتراحه تشكيل لجنة دولية من أعضاء المؤتمر تكون مهمتها الاتصال والتواصل مع الحكومة المصرية[٣٢]. وفي ٣٠ أيلول ١٩٥٦، أعلنت الحكومة الإيرانية موافقتها على الانضمام إلى اتحاد مستخدمي قناة السويس، وأوضح اردلان أن انضمام إيران إلى هذا الاتحاد يهدف إلى المساهمة في إيجاد تسوية لمشكلة السويس[٣٣]، كما أكّد أن الحكومة المصرية ترفض معظم المقترحات والحلول السياسية المطروحة، وأن استمرار الأزمة سببت خسائر اقتصادية لبلاده[٣٤]، ودعا إلى مواصلة المفاوضات مع الحكومة المصرية، مطالبًا بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي من أجل التوصّل إلى حلّ سلمي ونهائي، مشدّدًا على أنّ إيران ستنسحب من المفاوضات في حال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد مصر[٣٥].

من خلال ما تقدم أتضح أن سياسة إيران الخارجية في عهد علي قلي اردلان اتسمت بالتوازن والحذر، إذ سعى إلى التوفيق بين التزامات بلاده الدولية وعلاقاتها مع القوى الغربية، وبين الرغبة في الظهور بمظهر الدولة الداعمة لحق الشعوب في السيادة والاستقلال، وأدّى دورًا مهمًا في تجسيد هذا التوجّه، إذ نشط دبلوماسيًا عبر مشاركته في مؤتمر لندن، وتحركاته السياسية، وتفضيله للحول السلمية وتسوية النزاع بعيدًا عن منطق القوة.

ثالثًا: توجهاته ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية

دعا علي قلي اردلان إلى توسيع صلاحيات وزارة الخارجية من أجل تعريف العالم بالسياسة الإيرانية وكسب مزيد من الدول الصديقة، فمثلًا كان يرى وجود ممثلين اثنين فقط في قارة بحجم أمريكا الجنوبية لا يلبّي الغرض السياسي المنشود، وكذلك الأمر بالنسبة لكندا، إذ طالب بوجود تمثيل دبلوماسي فيها لما لها من دور مؤثّر في الوساطة بالقضايا الدولية، وأهميتها المتزايدة على الساحة العالمية، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع

عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٦٠ إلى ٨٠ دولة[٣٦]، الأمر الذي عزّز قناعته بضرورة إصلاح عمل وزارة الخارجية وتطوير أدائها، وفي هذا السياق، أسند منوچهر اقبال[٣٧] الذي شكّل الحكومة في ٤ نيسان ١٩٥٧، منصب وزارة الخارجية إلى علي قلي اردلان، حيث قدم اقبال في ٩ نيسان أسماء وزرائه إلى مجلس الشورى الوطني لنيل الثقة[٣٨]، وتحدّث رئيس الحكومة أمام البرلمان الإيراني عن سياسة بلاده الخارجية، مؤكّدًا سعيه إلى توسيع وتعزيز العلاقات الطيبة والودية مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل لحقوق كل طرف[٣٩]، كما شدّد على التزام الحكومة كاملًا بميثاق الأمم المتحدة، واعتبار تنفيذ قراراتها وتوصياتها أمرًا ضروريًا، وبذل الجهود الكبيرة في سبيل ترسيخ مبادئ هذا الميثاق، والتعاون بين جميع الدول لتعزيز السلام الدولي، لاسيّما أمن منطقة الشرق الأوسط وضمان رفاهية الشعوب، مع رفضه كل ما يتعارض مع هذه الأهداف[٤٠].

ولأجل ترسيخ هذه المبادئ شارك علي قلي أردلان في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الثانية عشرة المنعقدة في ٢٥ أيلول ١٩٥٧، وأكد في خطابه الرسمي إن العالم يواجه تحديات خطيرة، فالتوترات الدولية والصراعات السياسية لا تزال تلقي بظلالها على العلاقات بين الدول، الأمر الذي جعل مسؤولية المنظمة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى، مشيرًا إن ميثاق الأمم المتحدة يمثل الإطار الذي يجب أن تسترشد به جميع الدول في تعاملها مع بعضها البعض، وخاصة فيما يتعلق باحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وشدد على أن بلاده كانت منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة من الدول التي تؤمن إيمانًا راسخًا بمبادئ الميثاق، وتدعم كل الجهود الرامية إلى حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ورفض اللجوء لتسوية الخلافات بين الدول كون الحوار والتفاهم المتبادل هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، معتبرًا منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية خاصة في العلاقات الدولية المعاصرة، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي بل لما تحتويه من موارد وإمكانات اقتصادية كبيرة، والحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة يمثل مسألة ذات أهمية حيوية ليس لشعوبها فحسب بل للعالم بأسره، كما أعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة تمثل عاملًا أساسيًا في ترسيخ السلام والاستقرار، وكان يرى في خطابه إن الفقر والتخلف الاقتصادي يهيئان الظروف لعدم الاستقرار والتوتر، وطالب بتعزيز برامج التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومساعدة الدول النامية على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما تناول في خطابه خطر التسلح على أمن البشرية، خاصة في مجال الأسلحة الحديثة ذات القدرة التدميرية الهائلة، ودعا إلى بذل جهود صادقة ومستمرة من أجل الحد من التسلح وتحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح، لخفض حدة التوتر الدولي[٤١].

كان خطابه الذي تناول فيه السياسة العامة، والاقتصاد الدولي، وموقف الحكومة الإيرانية من القضايا السياسية والاقتصادية له أثر بالغ الاهمية، وقد تميّز هذا الخطاب بالاعتدال والوضوح، إذ استند إلى أسس واضحة في تناول القضايا الدولية، مما أكسبه احترامًا وإعجابًا كبيرًا من قبل بعض ممثلي الجمعية العامة، ولم تقتصر آثار خطابه على المستوى الدولي فحسب، بل انعكست أيضًا داخليًا، مما دفع أعضاء

مجلس الشورى الوطني الإيراني إلى الإشادة بحسن إدارته الإيجابية لوزارة الخارجية واعتبارها نموذجًا للقيادة الدبلوماسية الفعّالة[٤٢].

رابعًا: موقفه من قضايا الحدود مع العراق(شط العرب)

أرسلت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٧، وفدٍ برئاسة وزير الخارجية ناجي الأصيل للتفاوض مع الجانب الإيراني، وقد خُوِّلَ الوفدُ التوقيعَ على معاهدة الحدود، وفي ٢٩ حزيران من العام نفسه جرى التوقيع على المعاهدة المذكورة بين العراق وإيران، وعقب عقد المعاهدة حصلت إيران على مكسبٍ جديد تمثّل بتعديل حدودها في شط العرب بعد أن تنازل العراق لها عن سبعة كيلومترات وثلاثة أرباع الكيلومتر من الأراضي العراقية المقابلة لمدينة عابدان[٤٣]، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عادت الخلافات حول شط العرب إلى الواجهة من جديد، وذلك في أعقاب تطور العلاقات السياسية بين البلدين، ففي ٤ نيسان ١٩٤٩، تقدمت إيران بمذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية عن طريق وزيرها المفوض في بغداد، تضمنت مجموعة من المطالب التي رفضها العراق كونها تتعارض مع المصلحة الوطنية العراقية، وطالبت إيران في تلك المذكرة بنقل سلطات وممتلكات مديرية ميناء البصرة إلى لجنة ثنائية مشتركة يُعهد إليها بإدارة شؤون الملاحة كافة في شط العرب، على أن تُمنح اللجنة صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية وفق أسس محددة[٤٤].

وحينما أعلن العراق وتركيا في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥٥ عقد ميثاق تعاون لصدّ أي اعتداء قد يقع عليهما، وقد أُطلق عليه لاحقًا حلف بغداد[٤٥]،وشجّعت الحكومة العراقية، وبمساندة الحكومة التركية، إيران على الانضمام إلى الحلف، وفعلًا انضمَّت إلى الحلف كعضو في ٢٤ تشرين الثاني من العام نفسه، رغبةً في إنهاء مشكلات الحدود والأقليات وغيرها من القضايا العالقة مع العراق، والتفرغ لمواجهة التهديد الشيوعي السوفيتي بحسب اعتقاد الطرفين[٤٦]، وقد القى محمد رضا شاه خطابًا امام البرلمان قال فيه: " **ان على إيران ان تلتفت الى دفاعها و أنه من غير الممكن الوقوف على الحياد في عالم اليوم**"[٤٧].

وفي معرض الرد للمعارضة الشديدة من حكومات مصر وسوريا على انضمّام إيران إلى الحلف صرّح علي قلي أردلان وزير الخارجية الإيراني، بأن بلاده تتخذ كل ما تراه ضروريًا لحماية مصالحها، مؤكدًا أن الهدف من الانضمام إلى الحلف لدعم سلام واستقرار المنطقة، وكان يُشير باستمرار إلى أهمية الدفاع المشترك وتحقيق السلام، وضمان أمن الشرق الأوسط[٤٨]. وعلى هامش اجتماعات حلف بغداد المنعقدة في طهران بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٥٦، أتفق نوري السعيد رئيس وزراء العراق مع حسين علاء رئيس وزراء إيران على ضرورة بحث قضية شط العرب، واتفقوا على إرسال وفدٍ إلى طهران لبحث الموضوع مع المسؤولين الإيرانيين، وفي ضوء ذلك الاتفاق طلبت وزارة الخارجية الإيرانية من رئيس الشعبة السياسية في الوزارة هرمز قريب، والمكلَّف بدراسة ملف شط العرب تقديم تقريرٍ عن موقف إيران من تلك القضية، وكان جوهر المقترحات الإيرانية قد نصّت على تخصيص الأموال المستوفاة من رسوم الملاحة في شط العرب لإصلاح هذا الممر الملاحي وصيانته وإدامته، وفي العام نفسه، عادت إيران إلى الضغط على السلطات العراقية مجددًا بشأن الموضوع ذاته، مطالبةً بالإسراع في إرسال وفدٍ للمباحثات الخاصة بتلك القضية، إلا أن الحكومة الإيرانية كانت تُفضّل

معالجة قضية شط العرب على حساب بقية المشكلات الحدودية الأخرى، الأمر الذي جعل الحكومة العراقية لا تُبدي ترحيبًا بتسوية منفردة للقضية، بل اشترطت أن يتم عمل لجنة تخطيط الحدود ولجنة اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب في وقتٍ واحد[٤٩].

ألحت الحكومة الإيرانية على السلطات العراقية في عام ١٩٥٦، على إرسال وفدها إلى المباحثات الخاصة بقضية شط العرب، وأبلغت وزارة الخارجية العراقية السفير الإيراني في بغداد بأنها راغبة منذ وقتٍ طويل في حل مشكلات الحدود بين الطرفين، ومن بينها قضية شط العرب، إلا أن الحكومة الإيرانية كانت تُفضّل معالجة قضية شط العرب على حساب بقية المشكلات الحدودية الأخرى، وبناءً على ذلك، لم تُبدِ الحكومة العراقية ترحيبًا حارًا بتسوية منفردة لقضية شط العرب، بل اشترطت عمل لجنة تخطيط الحدود ولجنة اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب في وقتٍ واحد، غير أن الجانب الإيراني أصرّ على حل المشكلات المتعلقة بشط العرب بشكلٍ جزئي، بعيدًا عن القضايا الحدودية الأخرى، ومع ذلك، ظلّت الأوساط الإيرانية متفائلة بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع العراق حول شط العرب، وبالفعل، توصّل الطرفان إلى حلٍّ مناسب تمثّل بتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لبحث القضايا العالقة، ولهذا الغرض، سافر وفدٌ عراقي إلى طهران في تموز ١٩٥٦ حمل معه مسودة مشروع جديد كان من أبرز ما جاء فيه الاعتراف بسيادة العراق على مصب شط العرب ومدخله، على أن يُعيَّن رئيس اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويكون من رعايا دولة ثالثة[٥٠]. إلا أن الحكومة الإيرانية أهملت المشروع العراقي، وعاد الوفد إلى بغداد من دون التوصل إلى أية نتيجة، وذهبت الجهود المبذولة في إطار ميثاق بغداد سُدًى من أجل تسوية عادلة لمشكلة شط العرب، وذلك نتيجة تصلّب الموقف الإيراني وتمسّكه بمطالبه في تلك القضية[٥١].

أهتمّت الصحافة الإيرانية بموضوع شط العرب، وتساءلت عن أسباب فشل المباحثات، وسعت إلى معرفة الجهة المسؤولة عن ذلك، فألقت باللائمة على وزارة الخارجية الإيرانية لعدم توضيحها الحقائق للرأي العام الإيراني، واتصلت صحيفة بست طهران بوزارة الخارجية الإيرانية التي أكدت أنها أثبتت حسن نواياها على أكمل وجه، إلا أن الحكومة العراقية لم تُبدِ حتى ذلك الحين استجابةً مماثلة على الرغم من أن إيران قد اتخذت إجراءات من شأنها إزالة المحاذير وتهيئة أجواء التفاهم، وأكدت الخارجية الإيرانية استعدادها التام لقبول أي مقترحات متبادلة لا تُلحق ضررًا بمصالحها السياسية، وأنها مستعدة للدخول في المفاوضات بحسن النية متى ما أبدت الحكومة العراقية استعدادها لإيفاد وفدها، وجاء ردّ الحكومة العراقية على لسان السفير العراقي في طهران عبدالأمير الأزري، الذي أعلن استعداد العراق لفتح باب المفاوضات مع إيران، وقد قوبل هذا التصريح بردود فعل سريعة، إذ رحبت به الأوساط الإيرانية، وعدّته دليلاً على حرص العراق على الحفاظ على علاقات الودّ مع إيران وتعزيز التعاون بين البلدين، وتمهيدًا لحل الخلاف القائم، التقى السفير العراقي في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٦، بوزير الخارجية الإيراني أردلان، وجرى خلال اللقاء بحث قضية الخلاف بين البلدين حول شط العرب ومياه الأنهار الحدودية، وأشار أردلان إلى ضرورة تسوية الخلافات، وتقرر على إثرِ ذلك إرسال وفدٍ عراقي إلى طهران خلال شهر تشرين الأول ١٩٥٦ لإجراء المباحثات بين البلدين[٥٢].

وجّه علي قلي اردلان تحذيرًا للجانب العراقي اعطى فيه شهرًا واحدًا للتوصل لحل نهائي للخلافات القائمة بين البلدين في شط العرب، وإلا فأن الحكومة الايرانية ستضع الحواجز في الاجزاء الايرانية من شط العرب وستحول دون مرور البواخر الكبيرة نحو البصرة كما أنها ستقوم بقطع جميع مياه الانهر الحدودية التي تدخل الاراضي العراقية بدءً من سردشت حتى قناة خيّين التي تصب في شط العرب، وتحرم الاراضي العراقية من الاستفادة من هذه المياه[٥٣]، واقترحت وزارة الخارجية الإيرانية في ايلول ١٩٥٧ في مذكرة رسمية إلى السفارة العراقية أن يُعيّن الطرفان حكَمًا من رعايا السويد، أو عند الضرورة من قِبل محكمة العدل الدولية للتعاون مع لجنة ترسيم الحدود، وأن يُشكَّل في الوقت نفسه بالتزامن مع تثبيت العلامات الحدودية لجنة مشتركة لإدارة شط العرب[٥٤].

كما وجّه أردلان، وزير الخارجية الإيراني رسالة إلى وزارة الخارجية العراقية أقترح فيها إجراء مفاوضات بين الحكومتين بشأن إدارة شؤون نهر شط العرب وإبرام اتفاقية استنادًا إلى معاهدة عام ١٩٣٧، وهو ما وافقت عليه وزارة الخارجية العراقية، وفي عام ١٩٥٧ عيّنت الحكومة الإيرانية وفدًا للتفاوض مع الجانب العراقي، إلا أن خطوات جدية لم تُتخذ لحل الخلافات حتى اندلاع انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي شكّل نقطة تحول، وفتح فصلًا جديداً في تاريخ النزاعات بين البلدين[٥٥].

خامسًا: موقفه السياسي من قضية البحرين

أبرمت الحكومة البريطانية بصفتها الدولة التي كانت تضع البحرين تحت الحماية في عام ١٩٢٧ اتفاقية مع المملكة العربية السعودية بشأن البحرين، وهو ما دفع وزارة الخارجية الإيرانية إلى توجّيه مذكرة احتجاج رسمية إلى السير روبرت هنري كلايف(Sir Robert Henry Clive) الوزير المفوض البريطاني في طهران، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧، كما رفعت إيران شكوى إلى عصبة الأمم معتبرة الاتفاقية اعتداءً على السيادة الإقليمية لإيران، وأبرز ما ورد في المذكرة: "**إن ملكية إيران للبحرين أمر محرز... وإن المادة السادسة من المعاهدة، فيما يخص البحرين، تتعارض مع وحدة أراضي إيران ومع علاقات حسن الجوار التي كانت قائمة دومًا بين الدولتين المتجاورتين.**"[٥٦].

قُدمت عدة شكاوى من مواطنين إيرانيين إلى مجلس الشورى الوطني الإيراني في عام ١٩٤٠، احتجاجًا على مصادرة ممتلكاتهم في البحرين، ومنعهم من السفر إليها؛ وخلال الدورة الخامسة عشرة للبرلمان في ٦ تشرين الأول ١٩٤٦، ألقى النائب عباس إسكندري بيانًا أتهم فيه الحكومات المتعاقبة بالتقاعس والإهمال في قضية البحرين، غير أن ذلك لم يؤدِّ إلى إقالة أي حكومة إيرانية، وعلى الرغم من تراجع النفوذ السياسي والعسكري البريطاني في الخليج بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحكومة الإيرانية لم تستغل تلك الفرصة للمطالبة بالبحرين[٥٧]. وفي عهد الشاه محمد رضا لعب علي قلي أردلان دوراً سياسيًا في قضية البحرين، وطُرحت قضية الملكية والسيادة الإيرانية على البحرين بشكلٍ حادّ في محطتين تاريخيتين[٥٨]:

لأولى: في شهر اذار ١٩٥١حينما قُدم مشروع قانون تأميم صناعة النفط إلى مجلس الشورى الوطني، شمل المشروع أيضًا شركة نفط البحرين، لأن جزر البحرين كانت تُعتبرها الحكومة جزءً من الأراضي الإيرانية.

الثانية: في شهر تشرين الثاني ١٩٥٧ أعدّ مجلس الوزراء بحضور الشاه نفسه مشروع قانون لتقديمه إلى البرلمان تضمن اعترافًا واضحًا بحق إيران في السيادة على البحرين، وبموجب هذا المشروع قُسّمت البلد إداريًا إلى أربع عشرة محافظة، كانت البحرين تُشكّل المحافظة الرابعة عشرة، منفصلةً بذلك عن محافظة فارس، لتصبح محافظة مستقلة، وصادق مجلس الشورى الوطني الإيراني في شهر تشرين الثاني ١٩٥٧ على جعل البحرين المحافظة الرابعة عشر في إيران.

يبدو أن إدراج البحرين كمحافظة رسمية في التقسيم الإداري الإيراني كان محاولة لتحويل المطالبة التاريخية إلى أمر واقع، وهو نَهج ذكي لاستباق أي تحرك دولي أو بريطاني للاعتراف باستقلال البحرين.

أكد علي قلي اردلان وزير الخارجية الإيراني في كلمته التي ألقاها في مجلس الشورى الوطني بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٥٧ ردًا على تصريحات بعض المسؤولين البريطانيين في مجلس العموم حول البحرين، قائلاً:" **إن حق إيران في السيادة على البحرين لم يكن منذ أواخر القرن الثامن عشر مجرد ادعاء، بل إن إيران كانت تحكم فعليًا البحرين، وفقًا للأدلة والشواهد الملموسة، وكان شيوخ البحرين كلما سَنحت لهم الفرصة، وفي الأوقات التي كانت فيها الحكومة المركزية في إيران قوية، يعترفون بخضوعهم ويدفعون الجزية لإيران... وأنها كانت دومًا جزءًا من إيران، وإن شكو انا الكبرى تتعلق بهذه التصريحات؛ إذ لا جدال في حق إيران في السيادة على البحرين، و إنما الاعتراض على أن تتخذ دولة صديقة وحليفة مثل هذه المو اقف التي تشجع الشيوخ وتعرقل الوصول إلى حل سريع لهذه المسألة."**[٥٩].

هذا التصريح أثار احتجاج الصحافة الإنكليزية والحكومة البريطانية، كما أثار استياء بعض الدول العربية وابدو اهتمامًا أكبر بالبحرين، ومن بين الخطوات التي اتخذتها الدول العربية موقف الحكومة السورية الرافضة باعتراف ملكية إيران على البحرين، واعتبرتها من الأراضي التي تعود إلى الأمة العربية، وقد ردَ أردلان على مواقف الدول العربية، وصرّح بأن إيران لن تَدّخر أي جهد ضروري لتثبيت سيادتها على البحرين خاصةً المعارضة الشديدة من مصر وسوريا[٦٠].

كما أشار اردلان للصحافة المحلية والاجنبية إلى أن الحكومة الإيرانية قَدمت رسميًا بلاغًا إلى الحكومة البريطانية يتعلق بأحقية مطالبها بشأن البحرين، وقد أعرب عن اعتراضه على التدخل غير القانوني لبريطانيا في المنطقة، وأكد أن بلاده لن تلجأ إلى القوة أو الإكراه للسيطرة على البحرين، كما أوضح أنه أُعطى تعليمات لممثلي إيران في القاهرة ولندن للاحتجاج على التدخل غير القانوني من قبل بريطانيا في المنطقة، وأن الحكومة الإيرانية لا تعترف مطلقًا بالبحرين كإمارة تابعة لبريطانيا، معتبرًا أنها جزءً لا يتجزأ من أراضي بلاده، ورفض أية مزاعم من قبل بريطانيا أو أي دولة أخرى تسعى إلى ضم تلك المنطقة إليها[٦١]. وجاء رد اردلان على الموقف العربي بالقول: "**على إخوتنا العرب أن يعلموا أن البحرين جزء من جسدنا، ومسألة البحرين قضية مصيرية بالنسبة لنا، وكما أن الدولة الشاهنشاهية لم تبخل يومًا على الرغم من تضرر مصالحها في مساندة قضايا الإخوة العرب المصيرية، فعليهم أيضًا أن يراعوا قضايانا المصيرية، ويجب أن يدركوا أن قضية البحرين شأن داخلي إير اني، والسادة النواب المحترمون يدركون مدى تعصّب الدولة والشعب**

الإيراني تجاه التدخل الأجنبي في شؤونهم الداخلية، ولن يُسمح لأي جهة بالتدخل في شؤون إيران الداخلية"[٦٢].

وفي سبيل مواجهة السياسة الإيرانية، وقعت المملكة العربية السعودية مع البحرين في عام ١٩٥٧ على اتفاقية خاصة باستخراج النفط، ما جعل علي قلي اردلان يرفضها، وأعتبرها بمثابة التجاوز على حقوق بلاده، وكان يراها غير مقبولة وفاقدة للاعتبار، في المقابل رفضت البحرين التصريحات الإيرانية، وأمرت بطرد المواطنين من التبعية الإيرانية خصوصًا الذين لا يحملون تصريح أقامه في الاراضي البحرينية[٦٣]. وهكذا تعقدت القضية وبقيت مشكلة البحرين قائمة حتى مغادرة علي قلي اردلان منصب وزارة الخارجية في ١٧ نيسان ١٩٥٨، وعُيّن بعدها سفيرًا فوق العادة ومفوضًا لإيران في الولايات المتحدة الامريكية، وتوجّه إلى واشنطن لتسلّم مهامه[٦٤].

من خلال ما تقدم يبدو أن خطاب وزير الخارجية علي قلي اردلان قد عكس ثبات الموقف الإيراني الرسمي ورفضه التنازل عن البحرين مع استخدام خطاب مزدوج حازم تجاه بريطانيا عبر الأدلة التاريخية، وتصالحي تجاه العرب باستخدام لغة الأخوة والانتماء المشترك، هذا الموقف جاء في وقت كانت فيه بريطانيا لا تزال تمارس نفوذاً استعمارياً فعلياً في الخليج، وكانت البحرين بمثابة قاعدة استراتيجية لها، كما إن الموقف الإيراني أظهر رغبة طهران في استعادة نفوذها التاريخي في الخليج، كما كان الدور السياسي الذي تبناه اردلان في وزارة الخارجية واضحًا في موضوع البحرين.

الخاتمة:

أظهرت دراسة شخصية وزير الخارجية علي قلي أردلان في السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٥٦_ ١٩٥٨، قدرة إيران على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية بفاعلية ودبلوماسية، وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية:

١. تجلّى دور علي قلي اردلان في أزمة قناة السويس من خلال التركيز على الحلول السلمية، وضمان حرية الملاحة، والتواصل المستمر مع جميع الأطراف المعنية، مما عزّز مكانة إيران كطرف معتدل ومسؤول على الساحة الدولية، ومساهمته في إرساء السياسات الواضحة لتعزيز العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل وفق ميثاق هيأة الأمم المتحدة.

٢. استطاع اردلان من خلال سياسة الاعتدال والحوار السلمي أن يوضح في السياسة الإيرانية أنها لا تؤمن بالقطيعة على الرغم من التقاطع السياسي الذي كان سائدًا مع نظام الرئيس جمال عبدالناصر.

٣. ارتكزت فترة عمل علي قلي أردلان في وزارة الخارجية على أساس التوازن بين المبادئ الوطنية والمصالح الدولية، مع التأكيد على أهمية الدبلوماسية والحوار في معالجة القضايا الإقليمية والدولية.

٤. ظهرت ازدواجية في الدبلوماسية الإيرانية في عهد اردلان حيث حاولت الدفاع عن السيادة والحقوق العربية في بعض القضايا العربية والإسلامية، مثل دعمها ومساندتها لنيل استقلال الدول العربية في قارة

افريقيا من الاستعمار الفرنسي، وانحيازه نحو حماية مصالح بلاده التاريخية، كما في قضية شط العرب والبحرين.

المصادر

اولًا: الوثائق الاجنبية

أ_ الوثائق الفارسية

١. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٨، جلسة ١٥٧، ١٦ مهر ١٣٣٤.
٢. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره ١٨ , جلسة ١٨٩، ١٠ دي ١٣٣٤.
٣. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسه ١٠، ١٠ تير ١٣٣٥ .
٤. وزارت امور خارجه ايران،اداره اسناد وتاريخ ديبلوماسي، سال ١٣٣٥ هجري شمسي، كارتون ١٩، پرونده ٩٣_ ٧.
٥. وزارت امور خارجه ايران، اداره اسناد و تاريخ ديبلوماسي، سال ١٣٣٥ هجري شمسي، كارتون ١٩، پرونده ٢٨٤_ ٩.
٦. نشريه وزارت امور خارجه ايران، شماره ٣، دوره ٢، مهر ماه ١٣٣٥، تهران.
٧. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسه ٥٣، ٢٣ دي ١٣٣٥ .
٨. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسة ٧٧، ٢٠ فروردين ١٣٣٦.
٩. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره ١٩، جلسه ١٣٩، ١٧ اذر ١٣٣٦.
١٠. مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران ، دوره ١٩، جلسه ١٦١، ٨ بهمن ١٣٣٦.

ب_ الوثائق الانكليزية

١. Ali Gholi Ardalan, Statement by the Minister for Foreign Affairs of Iran before the United Nations General Assembly, 12th Session, Plenary Meeting 687, Document A/PV.687, New York, 25 September 1957, https://digitallibrary.un.org/record/380622.

ثانيًا: الصحف والمجلات الفارسية

١. روزنامه اطلاعات، ٩٠٧٨، ١٠ مرداد ١٣٣٥.
٢. روزنامه كيهان، شماره ٣٩٣٩، ١٦ مرداد ١٣٣٥.
٣. روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤١، ١٨ مرداد ١٣٣٥.
٤. روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤٧، ٢٧ مرداد ١٣٣٥.
٥. روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤٨، ٢٩ مرداد ١٣٣٥.
٦. روزنامه اطلاعات، شماره ٩٠٩٥، ٣١ مرداد ١٣٣٥.
٧. روزنامه اطلاعات، شماره ٩٠٩٦، ١ شهريور ١٣٣٥.
٨. روزنامه اطلاعات، شماره ٩١٢٩، ٨ مهر ١٣٣٥.
٩. مجله نواندیش، شماره ١٧٨٠٩٥، ٢١ ارديبهشت ١٤٠٣.
١٠. مجله راهنمای كتاب، شماره ٢، سال ١٠، تير ١٣٤٦.

ثالثًا: الكتب الفارسية

١. احمد عبدالله پور، نخست وزيران ايران، نشر علمى، ١٣٦٩هـ.ش.
٢. اصغر جعفرى ولدانى، نگاهى تاريخى به جزاير ايرانى تنب و ابوموسى، پيشين.
٣. امان الله اردلان، زندكي در دوران شش بادشاه خاطرات حاج عزالممالك، تهران، نامك، ١٣٧٢هـ.ش.

٤. باقر عاقلی، خاطرات سیاسی محمد ساعد مراغه ای، نشر نامك، ١٣٧٣ه ش.
٥. باقر عاقلی، خاندان های حکومتکر در ایران(قاجاریه _ پهلوي)، ج١، تهران، نشر علم، ١٣٨١ه.ش.
٦. باقر عاقلی، زندگینامه وشرح حال وزرای امور خارجه ١٣٥٧_ ١٣٩٨ه.ش، مرکز چاپ وانتشارات وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٧٩ه.ش.
٧. باقر عاقلی، شرح حال سیاسی ونظامی معاصر ایران، جلد سوم، نشر کفتار , تهران,١٣٨٠ه ش.
٨. جعفر مهدی نیا، زندکی سیاسی رزم آرا، نشر کیتی، تهران، ١٣٦٣ه.ش.
٩. عبدالرضا هوشنك مهدوی، سیاست خارجی ایران در دوران پهلوی(١٣٠٠_١٣٥٧)، جلد٤، نشر بیکان، تهران، ١٣٧٧.
١٠. علیرضا ازغندی، روابط خارجی ایران ١٣٢٠-١٣٥٧، چاپ دوم، نشر قومس، تهران، ١٣٧٩ه.ش.
١١. م.ع. منشور گرگانی، نفت و مروارید، سیاست انگلیس در خلیج فارس و جزایر بحرین، تهران: انتشارات مظاهری، ١٣٢٥.
١٢. مرکز بررسي اسناد تاریخی وزارت اطلاعات، جب در ایران به روایت اسناد ساواك، جلد٣، مرکز بررسي اسناد تاریخی وزارت اطلاعات، تهران، ١٣٧٨ ه.ش.
١٣. مرکزبررسی اسناد تاریخی، رجال عصر پهلوی، منوچهر اقبال در روایت اسناد ساواك، وزارت اطلاعات، تهران، ١٣٧٩ ه ش.
١٤. یوسف بید خوری وسجاد راعی کلوجه، فرهنك نامووران معاصر ایران، جلد٢، دفتر ادبیات انقلاب اسلامی، تهران،١٣٨٤ه.ش.

رابعًا: الكتب العربية والمعربة

١. أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
٢. بثينة عبدالرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٣. ثامر مكي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء، ٢٠٢١.
٤. صباح عبدالرحمن، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣.
٥. لطيفة محمد سالم،أزمة السويس ١٩٥٤_١٩٥٧ جذور أحداث نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
٦. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية حتى عام ١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.
٧. مذكرات شاه ايران المخلوع محمد رضا شاه،ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي, البصرة، ١٩٨٠.
٨. مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، د.مك، ١٩٧٤.

خامسًا: الرسائل والإطاريح الجامعية

١. احمد طعمه جعفر حسن الموسوي، السياسة الإيرانية تجاه الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨_ ١٩٧٣ دراسة في الموقفين الرسمي والشعبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٢٣.
٢. أسعد خلف زاير الكعبي، علاقات العراق الإقليمية في إطار السياسة المائية (تركيا_ سوريا_ إيران ١٩٢١_١٩٨٠)، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)،جامعة البصرة، كلية الآداب ، ٢٠٢٤.
٣. جهاد مجيد محي الدين, حلف بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.
٤. راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسيه، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٧.
٥. عبد الخالق كريم الغريباوي، إيران في عهد منوجهر إقبال ١٩٥٧_١٩٦٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦.
٦. علي خوير مطرود الحجامي، العلاقات السياسية العراقية _ الايرانية١٩٦٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة),كلية التربية، جامعة واسط،٢٠٠٦.

٧. غنية ضحوة، السياسة الداخلية الإيرانية في عهد محمد رضا بهلوي ١٩٤١_١٩٧٩م ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

سادسًا: البحوث العلمية

أ_ العربية

١. ناظم رشم معتوق الامارة, حلف بغداد وأثره في تطوير العلاقات العراقيةً- الإيرانية ١٩٥٥ -١٩٥٨، دراسات ايرانية، العدد٢٤، ٢٠١٨.

ب_ الفارسية

١. عباس برتوى مقدم، بحرين جرا وجكونه از ايران جدا شد؟ فصلنامه مطالعات تاريخى، مؤسسه مطالعات وبزوهش هاى سياسى، سال جهارم، شماره ١٥، ١٣٨٥هـ.ش.

الهوامش

(١) امان الله اردلان، زندكي در دوران شش بادشاه خاطرات حاج عزالممالك، تهران، نامك، ١٣٧٢هـ.ش،ص ٣.

(٢) مجله نواندیش، شماره ١٧٨٠٩٥، ٢١ اردیبهشت ١٤٠٣.

(٣) مجله راهنماى كتاب، شماره ٢، سال ١٠، تير ١٣٤٦، ص ٢٠٩.

(٤) باقر عاقلى، زندگينامه وشرح حال وزراى امور خارجه ١٣٥٧_ ١٣٩٨هـ.ش، مركز چاپ وانتشارات وزارت امور خارجه، تهران، ١٣٧٩هـ.ش، ص٣٨٧.

(٥) مجله راهنماى همان منبع، ص ٢٠٩.

(٦) باقر عاقلى، همان منبع، ص٣٨٧.

(٧) باقر عاقلى، خاندان هاى حكومتكر در ايران(قاجاريه _ بهلوي)، ج١، تهران، نشر علم، ١٣٨١، ص ٣٥٨.

(٨) باقر عاقلى، زندگينامه وشرح حال وزراى امور خارجه ١٣٥٧ _ ١٣٩٨هـ، ص ٣٨٧.

(٩) باقر عاقلى، خاندان هاى حكومتكر در ايران(قاجاريه _ بهلوي)، ص ٣٥٨.

(١٠) مجله نواندیش، شماره ١٧٨٠٩٥، ٢١ اردیبهشت ١٤٠٣.

(١١) حسين علاء: ولد في طهران عام ١٨٨٢، عمل في وزارة الخارجية، وتولى العديد من الوزارات في عهد رضا خان ومحمد رضا منها وزارة التجارة ووزارة الأشغال العامة ووزير البلاط، وتولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى بعد اغتيال رزم آرا عام ١٩٥١ والثانية بعد الانقلاب على مصدق عام ١٩٥٤ ، وفي الأيام الأخيرة من حياته أصبح عضواً في مجلس الشيوخ توفي عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: باقر عاقلى، شرح حال سياسى ونظامى معاصر ايران، جلد سوم، نشر كفتار , تهران,١٣٨٠هـ ش, ص٤١_٤٢.

(١٢) محمد ساعد: ولد عام ١٨٨١في مدينة مراغة في أذربيجان الإيرانية، شغل عدة مناصب دبلوماسية بما في ذلك سفير إيران في العديد من الدول الأوربية والعربية، كما تولى منصب رئيس وزراء إيران عام ١٩٤٨، عُرف بجهوده في تعزيز العلاقات الخارجية وتطوير البنية التحتية لإيران، فضلاً عن مساعيه لتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال إصلاحات إدارية محدودة، توفي عام ١٩٧٣. للمزيد ينظر: باقر عاقلى، خاطرات سياسى محمد ساعد مراغه اى، نشر نامك، ١٣٧٣هـ ش ,ص٧.

(١٣) علي منصور: ولد في مدينة تفرش عام ١٨٨٦ ، وبعد اكمال الدراسة الابتدائية ألتحق في المدرسة السياسية العليا وعندما تخرج منها تم توظيفه على ملاك وزارة الخارجية، تولى عدة وزارات في عهد رضا شاه منها وزارة الصناعة ووزارة الفنون والحرف، ووزارة النقل، تولى رئاسة الحكومة مرتين مرة في عهد رضا شاه عام ١٩٤٠، وفي عهد محمد رضا شاه

عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٥٣ أصبح سفيراً لإيران في تركيا وكان آخر منصب سياسي لمنصور الملك هو سفيراً للاتحاد الأوربي في عام ١٩٦٣ لمدة أربع سنوات، توفي في طهران عام ١٩٧٤ . للمزيد ينظر: باقر عاقلى، شرح حال رجال سياسى ونظامى معاصر ايران، ص ١٥٥٣.

(١٤) باقر عاقلى، زندگينامه وشرح حال وزراى امور خارجه ١٣٥٧ _ ١٣٩٨هـ.ش، ص ٣٨٨.

(١٥) علي رزم ارا: ولد في طهران عام ١٩٠١، وبعد دراسته في مدرسة سان سير في فرنسا ألتحق بالجيش الإيراني وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل رتبة لواء، أصبح رزم آرا شخصية مثيرة للجدل خلال فترة رئاسته للوزراء من شباط ١٩٥٠ إلى آذار ١٩٥١ بسبب مواقفه ضد تأميم صناعة النفط الإيرانية، وأدت معارضته لتأميم النفط إلى اغتياله على يد أحد أعضاء منظمة فدائيي الإسلام في ٧ آذار١٩٥١. للمزيد ينظر: جعفر مهدى نيا، زندكى سياسى رزم آرا، نشر كيتى، تهران، ١٣٦٣، ص١١.

(١٦) محمد مصدق: ولد في طهران عام ١٨٨٢، درس في فرنسا القانون، ثم نال درجة الدكتوراه في القانون من جامعة لوزان في سويسرا، أنتخب عضواً في مجلس الشورى لعدة دورات متتالية وتقلد عدة مناصب حكومية ، منها وزير المالية والخارجية وآخرها رئاسة الوزراء لمرتين ، كان أحد إنجازاته تأميم شركة النفط الأنجلو _إيرانية في عام ١٩٥١، أُجبر مصدق على الاستقالة وسُجن، ثم وضُع تحت الإقامة الجبرية في منزله حتى وفاته عام ١٩٦٧. للمزيد ينظر: ثامر مكي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء، ٢٠٢١، ص ١٤.

(١٧) يوسف بيد خورى وسجاد راعى كلوجه، فرهنك ناموران معاصر ايران، جلد٢، دفتر ادبيات انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٨٤، ص ٣٩٤.

(١٨) باقر عاقلى، زندگينامه وشرح حال وزراى امور خارجه ١٣٥٧ _ ١٣٩٨هـ.ش، ص ٣٨٨.

(١٩) مجله نوانديش، شماره ١٧٨٠٩٥، ٢١ ارديبهشت ١٤٠٣.

(٢٠) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٨، جلسة ١٦,١٥٧ مهر ١٣٣٤ .

(٢١) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره ١٨ , جلسة ١٨٩, ١٠ دي ١٣٣٤.

(٢٢) الشاه محمد رضا : ولد في طهران ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩، كان آخر شاه لإيران من سلالة بهلوي، سافر بعد دراسته الابتدائية الى سويسرا, ثم عاد عام ١٩٣٦, والتحق بالكلية الحربية, تخرج فيها برتبة ملازم ثان١٩٣٨, تولى العرش في سن الحادية والعشرين, تمت ازاحته عن العرش بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩, توفي في مصر عام ١٩٨٠ حيث دفن هناك. للمزيد ينظر: مذكرات شاه ايران المخلوع محمد رضا شاه, ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي, البصرة,١٩٨٠, ص ١٩-٢٩؛ غنية ضحوة، السياسة الداخلية الإيرانية في عهد محمد رضا بهلوي ١٩٤١_١٩٧٩م ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤٦_٧٦.

(٢٣) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسه١٠، ١٠ تير ١٣٣٥ .

(٢٤) عَقدتْ الحكومة المصرية اجتماعاً في ٢٦ تموز ١٩٥٦، في مدينة الإسكندرية، وبعد الانتهاء من الاجتماع توجه المُجتمعون إلى وسط الإسكندرية، وكان في مُقدمتهم جمال عبدالناصر الذي وجه خطاباً إلى الشعب المصري بِمُناسبة الذكرى السنوية للثورة المصرية، وفي أثناء الخطاب أعلن قراره بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، وجَعلها مُلكية وطنية. لطيفة محمد سالم،أزمة السويس ١٩٥٤_١٩٥٧ جذور أحداث نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦،ص ١٥٢.

(٢٥) روزنامه اطلاعات، ٩٠٧٨، ١٠ مرداد ١٣٣٥؛ روزنامه كيهان، شماره ٣٩٣٩، ١٦ مرداد ١٣٣٥.

(٢٦) روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤١، ١٨ مرداد ١٣٣٥.

(٢٧) جمال عبدالناصر حسين: ولد في ١٥ كانون الثاني عام ١٩١٨، بمحافظة المنوفية ببلدة الخطاطبة، التحق بالكلية الحربية في عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٣٨ عُين برتبة ملازم ثان ، وفي عام ١٩٤٥ التحق بكلية أركان الحرب وتخرج منها برتبة رائد، وفي عام ١٩٥١ مُنح رتبة مقدم، وفي ٢٤ شباط عام ١٩٥٤ أستقال من الجيش وتولى رئاسة مجلس الوزراء، وفي ٢٣ حزيران ١٩٥٦ انتخب رئيساً

لجمهورية مصر، واستمر حتى وفاته في ٢٨ أيلول١٩٧٠. ينظر: بثينة عبدالرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠؛ أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٣٩١_٣٩٢.

(٢٨) وزارت امور خارجه ايران،اداره اسناد وتاريخ ديبلوماسي، سال ١٣٣٥ هجري شمسي، كارتون ١٩، پرونده ٩٣_ ٧.

(٢٩) روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤٧، ٢٧ مرداد ١٣٣٥.

(٣٠) روزنامه اطلاعات، شماره ٩٠٩٦، ١ شهريور ١٣٣٥.

(٣١) روزنامه كيهان، شماره ٣٩٤٨، ٢٩ مرداد ١٣٣٥.

(٣٢) روزنامه اطلاعات، شماره ٩٠٩٥، ٣١ مرداد ١٣٣٥.

(٣٣) وزارت امور خارجه ايران، اداره اسناد و تاريخ ديبلوماسي، سال ١٣٣٥ هجري شمسي، كارتون ١٩، پرونده ٢٨٤_ ٩؛ روزنامه اطلاعات، شماره ٩١٢٩، ٨ مهر ١٣٣٥.

(٣٤) نشريه وزارت امور خارجه ايران، شماره ٣، دوره ٢، مهر ماه ١٣٣٥، تهران، ص ١٠١؛ روزنامه اطلاعات، شماره ٩١٢٩، ٨ مهر ١٣٣٥.

(٣٥) شاركت الحكومة الإيرانية من خلال وزير خارجيتها علي قلي اردلان في العديد من الاجتماعات المتعقلة بمشكلة قناة السويس، منها مؤتمر لندن الأول ومؤتمر لندن الثاني وكانت جهود اردلان واضحة في هذا الخصوص. للمزيد من المعلومات ينظر: احمد طعمه جعفر حسن الموسوي، السياسة الإيرانية تجاه الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨_ ١٩٧٣ دراسة في الموقفين الرسمي والشعبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٢٣، ص ٨١_ ٨٦.

(٣٦) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسه ٥٣ ،٢٣ دي ١٣٣٥ .

(٣٧) منوجهر اقبال: ولد في١٢ تشرين الأول ١٩٠٩ في مدينة مشهد وأكمل تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، وفي عام ١٩٣٢ تخرج من جامعة باريس الطبية ، وفي عام ١٩٣٩ أصبح أستاذاً في جامعة طهران، ثم دخل المشهد السياسي بالتزامن مع تنازل رضا شاه عن العرش عام ١٩٤١، وتدرج في المناصب السياسية حيث أصبح نائب وزير الصحة في حكومة أحمد قوام ثم وزيراً للصحة، وبعدها رئيساً للوزراء بين الأعوام ١٩٥٧و١٩٦٠ توفي عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر: عبد الخالق كريم الغريباوي، إيران في عهد منوجهر إقبال ١٩٥٧_١٩٦٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦ ؛ مركزبررسى اسناد تاريخى، رجال عصر بهلوى، منوجهر اقبال در روايت اسناد ساواك، وزارت اطلاعات، تهران، ١٣٧٩ هـ ش، ص١٤.

(٣٨) احمد عبدالله پور، نخست وزيران ايران، نشر علمى، ١٣٦٩، ص ٢٥٤.

(٣٩) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران، دوره١٩، جلسة ٧٧، ٢٠ فروردين ١٣٣٦.

(٤٠) همان منبع.

(٤١)Ali Gholi Ardalan, Statement by the Minister for Foreign Affairs of Iran before the United Nations General Assembly, 12th Session, Plenary Meeting 687, Document A/PV.687, New York, 25 September 1957, https://digitallibrary.un.org/record/380622.

(٤٢) مشروح مذاكرات مجلس ملى ايران ، دوره ١٩، جلسه ١٦١، ٨ بهمن ١٣٣٦ .

(٤٣) للمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمعاهدة يراجع: أسعد خلف زاير الكعبي، علاقات العراق الإقليمية في إطار السياسة المائية (تركيا_ سوريا_ إيران ١٩٢١_١٩٨٠)، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)،جامعة البصرة، كلية الآداب ، ٢٠٢٤، ص ١٩٠.

(٤٤) صباح عبدالرحمن، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٨٧؛ راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٦٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسيه، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٧،ص ٢٧.

(٤٥) تأسس الحلف نتيجة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في تلك المدة لإحاطة الاتحاد السوفيتي بمجموعة من الاحلاف السياسية والعسكرية للتفاصيل ينظر: جهاد مجيد محي الدين, حلف بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.

(٤٦) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية حتى عام ١٩٥٨، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢.

(٤٧) ناظم رشم معتوق الامارة, حلف بغداد وأثره في تطوير العلاقات العراقيةً- الإيرانية ١٩٥٥ -١٩٥٨, دراسات ايرانية, العدد٢٤, ٢٠١٨, ص٤٠.

(٤٨) نشريه وزارت امور خارجه، دوره ٢، شماره ٣، ١٣٣٥، ص ١_٣.

(٤٩) اسعد خلف زاير، المصدر السابق، ص ١٩٨_١٩٩.

(٥٠) صباح عبدالرحمن، المصدر السابق، ص ١٩٢_١٩٤.

(٥١) مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، د.مك، ١٩٧٤، ص ٣٠٩.

(٥٢) صباح عبدالرحمن، المصدر السابق، ص ١٩٦_ ١٩٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

(٥٤)علي خوير مطرود الحجامي، العلاقات السياسية العراقية _ الايرانية١٩٦٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة),كلية التربية، جامعة واسط،٢٠٠٦، ص١٦.

(٥٥) علیرضا ازغندی، روابط خارجی ایران ۱۳۲۰-۱۳۵۷، چاپ دوم، نشر قومس، تهران، ۱۳۷۹هـ.ش، ص ۳۸۹.

(٥٦) م.ع. منشور گرگانی، نفت و مروارید، سیاست انگلیس در خلیج فارس و جزایر بحرین، تهران: انتشارات مظاهری، ۱۳۲۵، ص۱۳۰-۱۲۹؛عباس برتوی مقدم، بحرین جرا وجگونه از ایران جدا شد؟ فصلنامه مطالعات تاریخی، مؤسسه مطالعات وبزوهش های سیاسی، سال جهارم، شماره ۱۵، ۱۳۸۵هـ.ش،ص ۸٦.

(٥٧) کزیده اسناد خلیج فارس، جلد۳، وزارت امور خارجه، واحد نشر اسناد، ۱۳۷۳ هـ.ش، سند شماره ۰۱۷.

(٥٨) عباس برتوی مقدم، منبع قبلي، ص ۹۳؛ مجله نواندیش، شماره ۱۷۸.۹۵، ۲۱ اردیبهشت ۱٤۰۳.

(٥٩) مشروح مذاکرات مجلس ملی ایران، دوره ۱۹، جلسه ۱۳۹، ۱۷ اذر ۱۳۳٦؛ اصغر جعفری ولدانی، نگاهی تاریخی به جزایر ایرانی تنب و ابوموسی، پیشین، ص۳۰۲؛ مجله نواندیش، شماره ۱۷۸.۹۵، ۲۱ اردیبهشت ۱٤۰۳.

(٦٠) عبدالرضا هوشنك مهدوی، سیاست خارجی ایران در دوران بهلوی(۱۳۰۰_۱۳۵۷)، جلد٤، نشر بیکان، تهران، ۱۳۷۷، ص ۲۵۷.

(٦١) کزیده اسناد خلیج فارس، منبع قبلي.

(٦٢) مشروح مذاکرات مجلس ملی ایران، دوره ۱۹ ، جلسه ۱۳۹، ۱۷ اذر ۱۳۳٦.

(٦٣) مرکز بررسي اسناد تاریخی وزارت اطلاعات، جب در ایران به روایت اسناد ساواك، جلد۳، مرکز بررسي اسناد تاریخی وزارت اطلاعات، تهران، ۱۳۷۸ هـ.ش، ص ۳۲۱.

(٦٤) باقر عاقلی، زندگینامه وشرح حال وزرای امور خارجه ۱۳۵۷ _ ۱۳۹۸هـ.ش، ص ۳۸۸.